



آراء تمام حسان النحوية، ونظرية تضافر القرائن من خلال كتابه اللغة العربية معناها ومبناها

د. مواهب إبراهيم محمد أحمد

قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب بخميس مشيط، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: mimohammed@kku.edu.sa

الملخص

تعتبر نظرية النحو العربي هي الشجرة المثمرة التي تشكلت من خلالها فروع النحو العربي المختلفة ، وكونت مدونته العظيمة ، التي تتأسس من نحو ، وتاريخ نحو ... وتعرض النحو العربي لكثير من الدراسات الحديثة التي دعت إلى تيسيره وعملوا على تجديد النحو، ولم يعد مفهوم النحو في الدراسات الحديثة مقصوراً على ذلك العلم الذي يبحث في أواخر الكلمات من حيث الإعراب و البناء، وإنما تعدى ذلك إلى البحث في التراكيب و ما يرتبط بها من خواص، و انطلاقاً من هذا المفهوم الحديث للنحو ظهرت كثير من الدعوات و الدراسات التي تدعو إلى تجديد النحو الذي اعتمد على الفلسفة والمنطق. وضج الدارسون فضلاً عن العلماء بما آل إليه حال الدرس النحوي، وظهر ذلك عند ابن مضاء القرطبي "592"هـ في كتابه الرد على النحاة، و تبعه كثير من العلماء في كثير مما ذهب إليه أمثال: إبراهيم مصطفى، و مهدي المخزومي و غيرهما من العلماء الذين نادوا بتجديد النحو، وتخليصه من الصعوبة التي لصقت به، إلى أن ظهرت أحدث الدراسات و أجراها وهي الدراسة التي تفرد بها تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها والتي نحن بصدد الوقوف عندها.

يعد تمام حسان من اللسانيين العرب المعاصرين الذين رأوا في النحو العربي القديم عوائق تحول دون تطوره، بل وجده نحواً مبنياً على منهج غير علمي لا يتناسب و المناهج العلمية المستحدثة في الغرب، فجاءت دعوته إلى إعادة صياغة النحو و تنقيته مما أصابه من شوائب .

ومن هنا نبع اهتمامنا بهذه الدراسات الحديثة ، وبصفة خاصة دراسة تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" ، حيث الوقوف على أهم هذه الآراء ومناقشتها، ومعرفة العلاقات الوطيدة بينها وبين الدراسات اللسانية الحديثة .

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، تمام حسان، تضافر القرائن، التجديد، النحو العربي.



Tamam Hassan's Grammatical Opinions, and the Theory of Synergistic Evidence through his Book through his book Arabic Language Meaning and Structure

Dr. Mawahib Ibrahim Mohamed Ahmed

Department of Arabic Language, College of Science and Arts in Khamis Mushait, King
Khalid University, Saudi Arabia
Email: mimohammed@kku.edu.sa

ABSTRACT

The concept of grammar in modern studies is no longer limited to that science that searches at the end of words in terms of syntax and construction. Which calls for the renewal of syntax, which relied on philosophy and logic. The scholars, as well as the scholars, were fussy about what the grammatical lesson had come to, and this was demonstrated by Ibn Mudha' Al-Qurtubi (592) in his book Al-Radd Al-Ghamati, and many scholars followed him in many of what he said, such as: Ibrahim Mustafa, Mahdi Al-Makhzoumi and other scholars. Those who called for the renewal of grammar, and rid it of the difficulty that attached to it, until the latest and most rigorous studies appeared, and it is the study that is unique to Tammam Hassan in his book The Arabic Language, Its Meaning and Structure.

Tammam Hassan is considered one of the contemporary Arab linguists who saw in the old Arabic grammar obstacles that prevented its development, but rather found it to be based on an unscientific approach that is not compatible with the scientific approaches developed in the West, so his call came to reformulating the grammar and purifying it from its impurities.

Hence our interest in these recent studies, especially the study of Tammam Hassan in his book "The Arabic Language, Its Meaning and Building", where we stand on the most important of these opinions and discuss them, and know the close relationships between them and modern linguistic studies.

Keywords: Arabic language, Tammam Hassan, syntax of evidence, renewal, Arabic grammar.



المقدمة

لم يعد مفهوم النحو في الدراسات الحديثة مقصوراً على ذلك العلم الذي يبحث في أواخر الكلمات من حيث الإعراب و البناء ، و إنما تعدى ذلك إلى البحث في التراكيب و ما يرتبط بها من خواص، و انطلاقاً من هذا المفهوم الحديث للنحو ظهرت كثير من الدعوات و الدراسات التي تدعو إلى تجديد النحو الذي اعتمد على الفلسفة والمنطق. وضج الدارسون فضلاً عن العلماء بما آل إليه حال الدرس النحوي، وظهر ذلك عند ابن مضاء القرطبي "592هـ" في كتابه الرد على النحاة، و تبعه كثير من العلماء في كثير مما ذهب إليه أمثال: إبراهيم مصطفى، و مهدي المخزومي و غيرهما من العلماء الذين نادوا بتجديد النحو، وتخليصه من الصعوبة التي لصقت به، إلى أن ظهرت أحدث الدراسات و أجراها وهي الدراسة التي تفرد بها تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها و مبناها.

يعد تمام حسان من اللسانيين العرب المعاصرين الذين رأوا في النحو العربي القديم عوائق تحول دون تطوره، بل وجده نحواً مبنياً على منهج غير علمي لا يتناسب و المناهج العلمية المستحدثة في الغرب، فجاءت دعوته إلى إعادة صياغة النحو و تنقيته مما أصابه من شوائب .

ومن هنا نبع اهتمامنا بهذه الدراسات الحديثة ، وبصفة خاصة دراسة تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها" ، حيث الوقوف على أهم هذه الآراء ومناقشتها، ومعرفة العلاقات الوطيدة بينها وبين الدراسات اللسانية الحديثة .

جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث كالآتي :

المبحث الأول : يتضمن التعريف بتمام حسان وكتابه "اللغة العربية معناها و مبناها" والوقوف على النظام النحوي الذي تناوله في كتابه..

أما المبحث الثاني: فيتناول دراسة نظرية العامل بين القدماء وتمام حسان .

المبحث الثالث: تمام حسان وتضافر القرائن ، حيث دراسة القرائن اللفظية و القرائن المعنوية بأقسامها المختلفة و الوقوف على أهم نقاط الاختلاف بين نظريتي العامل و تضافر القرائن . وتوضيح أثرهم على الدراسات الحديثة واللسانيات اللغوية، ثم أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

تمام حسان و كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها"

يعد تمام حسان من الرواد الذين خبروا التراث العربي القديم و حاولوا تجديده من خلال قراءة النحو من منظور علم اللغة الحديث، فقد خبر تمام حسان تراث العربية، و تزود منابعه الأصلية خير زاد، و عاصر النظريات و الاتجاهات اللغوية الحديثة التي كانت سائدة إبّان فترة الخمسينات من القرن الماضي، و خاصة البنوية والوصفية ؛ بل تتلمذ على أشهر رموزها و روادها في مقدمتهم "فيرث" أستاذ علم اللغة العام، ومن هؤلاء استقى تمام حسان دراسته في كتابه " اللغة العربية معناها و مبناها " . وقد جاء الكتاب مقسماً وفقاً للتقسيم البنوي إلى مستويات :النظام الصوتي و النظام الصرفي ، النظام النحوي ، الظواهر السياقية ، المعجم و الدلالة، وسوف نهتم في دراستنا هذه بالنظام النحوي بصفة خاصة.

يعد كتاب "اللغة العربية معناها و مبناها" الذي أصدره تمام حسان في سنة 1973م من أحدث التجارب في العصر الحديث يقول تمام حسان عن الغاية التي كتب من أجلها الكتاب هي : " والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة " (1) ، و هذا دليل على اهتمام تمام حسان بالنظريات الحديثة فقد أوضح تمام حسان بحماس المنهج الذي يريد تطبيقه وهو المنهج الوصفي؛ الذي يقوم على الملاحظة والاستقراء فالتقسيم فالتبويب فاستنتاج القوانين . وقد أوضح تمام حسان أن هذه محاولة حيث قال : "أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه و عبد القاهر"(2)." .

ويعد هذا اعتراف بحدائق التجربة وتأثر تمام حسان بالتراث العربي وعلماؤه يقول: م أخف اعجابي بأصالة التفكير لدى نحائنا القدماء ، ولم أحجم عن وصف بنائهم النظري الذي جردوه تجريداً من المسموع ، بأنه صرح شامخ وجهد عقلي من الطراز الأول.

فقد اعترف حسان بفضل علمائنا حيث يقول: " ... وتبسيط أضواء المنهج الحديث على النتائج الباهرة المشرفة



التي توصل إليها علماءنا الأقدمون في حقل الكشف عن المعنى والتي وصلتنا في كنوز التراث العربي، مع محاولة الاستفادة من الأفكار والمصطلحات الصالحة للاستعمال في الحاضر من هذا التراث لترفع بها هذه الدراسة للمعنى، معترفين طول الوقت بالفضل لأعظم رجلين من رجال الدراسات اللغوية في الثقافة العربية وهما سيبويه وعبد القاهر، ويبدو فضل أولهما في حقل التحليل، كما يبدو فضل ثانيهما في حقل التركيب⁽³⁾. وبذلك حاول تمام حسان أن يجمع في كتابه بين الخصائص التركيبية المختلفة للغة العربية وبين آراء العلماء القدماء والمحدثين. فقد حظي كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" بدراسات نقدية كثيرة ومتنوعة، واختلفت ردود الأفعال تجاهه سلباً وإيجاباً؛ فقد أبرز مثلاً للكتابات اللسانية الوصفية الرائدة. فقد عدّه عبد الرحمن العارف مشروع قراءة أخرى للتراث اللغوي من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة، أي أنه إعادة صياغة للنحو العربي، وترتيب للأفكار اللغوية بوجه عام في ضوء المنهج الوصفي كأحد مناهج البحث اللغوي الحديث⁽⁴⁾. وهناك من يعتقد أن محاولة الدكتور تمام حسان أعطت النحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية، فلم يعد علماً مقصوراً على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط، ولا حتى علماً بدراسة الأبواب، أو ما يسميه المؤلف المعاني النحوية الخاصة، إنما أصبح نظاماً يتناول ذلك كله ويتعداه إلى ما هو أهم وألزم للتركيب اللغوي من حيث بناؤه وفهم مدلوله معاً⁽⁵⁾.

ويرى مصطفى غلفان أن تمام حسان جمع بين التحليل التوزيعي الذي يهتم بالجانب التشكيلي لمستويات التحليل اللغوي، وبين تصور "فيرث" الوظيفي القائم على عدّ اللغة نشاطاً إنسانياً مرتبطاً بالثقافة التي تدرج فيها هذه اللغة⁽⁶⁾.

فالملاحظة أن الآراء النحوية واللغوية الحديثة المتميزة التي تبناها تمام حسان قد فرضت على الدارسين المحدثين أن ينظروا إليه على أنه أحد مجددي النحو العربي..

المبحث الثاني

نظرية العامل بين القدماء وتمام حسان

النحو عند سيبويه يعني علم التراكيب الذي يحيط بدراسة القواعد التي تحكم بناء الجملة وتراكيبها، والضوابط التي تضبط كل جزء منها وعلاقة هذه الأجزاء ببعض وطريقة ربط هذه الجمل وأنواعها، ويعرف هذا الدرس في علم اللسانيات باسم "سينتاكس" أي دراسة بنية الجملة أو التركيب وعرف ابن جني الإعراب بأنه (الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى إنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت بنصب أحدهما ورفع الآخر وعرفت الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما عن صاحبه فإن قلت: ضرب يحيى بشرى لا تجد هناك إعراباً فاصلاً⁽⁷⁾).

فابن جني قد تبنى نظرية مغايرة تماماً للنظرة التقليدية التي تبناها معظم من سبقه ومن عاصره، ومن أولئك الذين نظروا إلى النحو نظرية تقليدية فصلته دائماً عن باقي فروع النحو، فهو يمثل مرحلة بداية النضج النحوي واللغوي كونه من النحويين الذين تجاوزوا المفهوم التقليدي للنحو بأنه هو إعراب لا غير، فمعه لم تعد دراسة النحاة للمعنى دراسة وظيفية فقط بل أصبح النحو ذا عمق أكبر في البحث اللغوي وهو ما يطلق عليه المعنى الدلالي الاجتماعي⁽⁸⁾.

ثم جاء بعد ذلك عبد القاهر الجرجاني بأرائه الجريئة والحديثة في دراسة اللغة فقد أعطى للنحو قيمته من اللغة فهو ليس جملة من القواعد الجافة التي تعتني بضبط أواخر الكلمات وتعيين المبني منها والمعرب، وإنما النحو هو النظم الذي يكشف عن المعاني ويعطي للألفاظ البعد المطلوب من أجل الإفصاح عن الدلالة وتوليد المواقف المطلوبة المناسبة، فهو بذلك يسائر اللغة في تجددتها وتطورها لتحضن المواقف الجديدة عبر الزمان والمكان⁽⁹⁾، وسلامة التركيب عند عبد القاهر تعني مراعاة النحو وقواعده

إعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها... فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد، أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت مرجع تلك الصحة وتلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل يرجع إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه⁽¹⁰⁾ فقد كانت نظرة عبد القاهر عميقة حين أوضح أن فكرة النظم هي أساس الدراسة التركيبية، وأن النظم ما هو إلا مراعاة قواعد النحو ونهجه أي أن النظم ما هو إلا النحو وأنه لا بد للكلمات أن تأخذ بحجر بعضها وأن الكلمة



يجب أن تتعلق بسبب من تلك وأن النظم توحي معاني النحو، وأن مراد فساد النظم أو صحته راجع إلى معاني النحو وأحكامه وذلك لأن نظرية النظم تحتوي من خلالها سمة التعليق. أما تمام حسان فيقول: (وإنما ينبغي إلينا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عناوين أحدهما العلاقات السياقية . والثاني هو القرائن اللفظية ، وعليه سنعمد إلى الحديث عن هاتين القريبتين تفصيلا ، فهما مناط التعليق انطلاقا من هذا المخطط الذي يمثل النظام النحوي وبين التشابك العضوي بين المعاني العامة). (11)

إذا فكرة التعليق لدى عبد القاهر تثبت الوعي بمراد النحو لذلك اعتمد تمام حسان فكرة التعليق في دراسة للغة العربية لأن كل دراسة للغة لابد أن تبحث عن المعنى والكشف عنه، انطلق تمام حسان في تنظيم قواعد اللغة العربية عن مبانيها الأصلية وصولا إلى معانيها مستندا في ذلك إلى نظريات علم المعاني العامة وأفكار عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز خاصة إذ يقول: (النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني ، حتى إنه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صح هذا التعبير ولقد كانت مبادرة العلامة عبد القاهر رحمه الله بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب(12).

فقد اهتم تمام حسان بأراء وأفكار عبد القاهر الجرجاني وذلك لأهميتها ومواكبتها لما يدعو له فقد تميز عبد القاهر بأراء حديثة جادة جمعت بين التراث والحداثة يقول تمام : (إن دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كثفا إلى كثف مع أحدث النظريات في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر الجرجاني "(13). ومن خلال سعي تمام حسان في مسعاه إلى التيسير في النحو اعتمد مفهوم التعليق عند الجرجاني وهو كان يأوله بأنه (... إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية ويرى أنه مضطر لهذا التفسير وذلك إن عبد القاهر لم يقصد قصدا مباشرا إلى شرح ما يعنيه بكلمة (التعليق) ولكن هناك إشارات عامة جاءت في سياق نص كتابه تشير عن بعد أو قرب إلى ما فهمناه عنه بهذا الاصطلاح(14) فقد أنصف تمام حسان عبد القاهر الجرجاني وسار على دربه في تطوير نظرية اللغة والتعليق عند الجرجاني لا يعدو ثلاثة أقسام منها : تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بالاسم والفعل.

وقد أورد أحمد كشك تفسيراً لإشارات عبد القاهر التي لمح لها تمام حسان بقوله: (إن عبد القاهر لم يحدد كيفية تعلق الكلمات ولكنه حين يبين أنه لابد للكلمات أن تأخذ بحجر بعضها، وأن الكلمة يجب أن تتعلق بسبب من تلك وأن النظم توحي معاني النحو ، وأن مراد فساد النظم أو صحته راجع إلى معاني النحو وأحكامه، أليست كل هذه الأشياء توحي بأن المقصود بالنظم متطلبات التركيب كلها، وإن لم يحدد هذه المتطلبات. وإن كان التعليق ارتباطا بين الكلمات أليس ذلك دليل على أن الكلمات إذا لم يكن لها تعلق أصبحت مفردات لا تحمل أي معنى نحوي حتى ولو كانت صيغة صرفية ؟ . لأنه لا قيمة للصيغ الصرفية على المستوى النحوي إلا إذا وضعت في تركيب تتعلق فيه وترتبط بصيغ أخرى(15). ولعل الرأي الذي ذكره أحمد كشك هو بعينه ما أوضحه تمام حسان إذ يرى : أن النظام النحوي في العربية يدور حول فكرة التعليق، أو ما كان يقصده النحاة القدامى بالإعراب ففي رأيه " أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وهو الإطار الضروري للتحليل النحوي".

وبذا نقول أن تمام حسان لم يختار آراء الجرجاني اعتباطا، وإنما اختارها وفق وعي تام منه ووفق آليات تنوعت بين النقد والتجديد والإجمال والتفصيل. فقد كانت فكرة التعليق لدى عبد القاهر تثبت مراد النحو الذي يقوم على التركيب ، والتركيب اللغوي المعترف به هو الذي تجمع بين وحداته اللغوية علاقة من نوع ما، وتجعل بينهما اتصالا وتماسكا بحيث يحس كل سامع ومتحدث أن التركيب يجري في صورة لغوية متكاملة ولا يحس تناقرا بين الوحدات اللغوية. وهذا هو النظام النحوي وتضافر القرائن التي دعا لها تمام حسان، وما هي إلا التعليق الذي أراده عبد القاهر الجرجاني وسار بذلك مستلهما أفكاره وأثره .

والنظام النحوي الذي تناوله تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها يتكون من الآتي يقول : " أما الجانب النحوي فمكوناته طائفة من المعاني النحوية كالخبر والانشاء والطلب والنهي والأمر. ومجموعة من الأبواب كالفاعلية والمفعولية والحالية، ثم مجموعة من العلاقات التي تربط المعاني الخاصة وتكون قرائن معنوية عليها حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، والجانب الآخر ما يقدمه علماء الصرف والصوتيات لعلم النحو من المباني الصالحة للتعبير عن معاني الأبواب وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات، فليس للنحو من المباني إلا ما يقدمه له الصرف ومن هنا ندرك مدى الترابط



بين العاملين، حتى ليصبح التفريق بينهما صناعيا لا يبرره إلا الرغبة في التحليل، وأخيرا تأتي القيم الخلافية أو المقابلات بين أفراد كل عنصر مما سبق، وبين بقية أفرادها كأن ترى الخبر في مقابل الإنشاء، أو الشرط الإمكاناني في مقابل الشرط الامتناعي، أو المدح في مقابل الذم أو الاسم المرفوع مقابل الاسم المنصوب. (16) يرى تمام حسان أن الغاية التي يسعى لها هي فهم النص، وأن وسيلته إلى ذلك أن ينظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة في النص ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى " (17). وبما أن الغاية هي فهم النص فعلى الناظر أن ينظر إلى وسائل لغوية وغير لغوية تمكنه من الوصول إلى هذه الغاية. فالوسائل اللغوية هي القرائن المقالية "لفظية ومعنوية" وأما الوسائل غير اللغوية فهي القرائن الحالية -المقام.

المبحث الثالث

تمام حسان وتضافر القرائن

جاء تمام حسان بفكرة القرائن اللغوية باعتبارها منهجا متكاملًا يحوي أبعاد المعنى النحوي ومبناه، ووضع خطة شاملة للقرائن النحوية، وقد اهتم في هذا الكتاب أن يمزج بين الدراسة البنيوية والدراسات الدلالية كما هو واضح من عنوان كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها" وهو أن يجعل المبنى والمعنى شيئًا واحدًا ومتكاملًا. وقد حاول تمام حسان إبراز دور هذه القرائن التي يرى بأن النحاة لم يمنحوها حقها من العناية، وذلك بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها وهي علامه الإعراب، فظهر قيمة القرائن لبيان المعنى النحوي، وتتضافر القرائن على إيضاح المعنى النحوي، ولإرادة التحليل اللغوي لا يمكن الاكتفاء بقرينة واحدة بل لا بد من البحث عن مجموعة من القرائن تتضافر مع بعضها للوصول إلى الدلالة النحوية أو الدلالة الاجتماعية.

إن نظرية تضافر القرائن تعد أهم المحاولات لفهم النظام اللغوي للعربية وابعدها أثرا، ذلك لأنها تعد من أبعد الدراسات في مسيرة النظرية النحوية العربية، وبالتالي حولت الدرس النحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثل في الإعراب القائم على فكرة العامل إلى منهج قرائن التعليق الذي يصنع المعنى في المقال الأول (18).

القرائن المعنوية :

درس تمام حسان القرائن وقسمها إلى لفظية ومعنوية، القرائن اللفظية تؤدي وظيفة السبك، والقرائن المعنوية تؤدي وظيفة الملاءمة والاتساق. والقرائن المعنوية هي: " العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب النحوية وتتضح بها الأبواب (19) أو هي ظواهر غير لفظية في التركيب، تفهم معنويا من المقال وتعين على تحديد الوظيفة النحوية العامة"، وهذه العلاقات السياقية ما هي إلا قرائن معنوية تفيد في تحليل المعنى النحوي كعلاقة الإسناد والتخصيص والتبعية، والقرائن المعنوية قد لا تتسم بالوضوح في بعض الحالات، فلو توقف المعنى عليها لتطرق اللبس إلى الفهم، ولذلك عمد الاستعمال اللغوي إلى الاستعانة بظواهر الأصوات والصرف لتسخيرها في بيان معاني النحو، فاستمد منها عددا من القرائن اللفظية التي تعين على كشف المعنى نوردها كما يلي:

1- علاقة الإسناد: وهي العلاقة التي تربط بين طرفي الإسناد، وقد اهتم بها النحاة اهتماما شديدا باعتبارها قرينة لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة، فهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه لتصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية، على أن الأول مبتدأ والثاني خبر، أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل "20"، ويحدد ذلك العلاقة المعنوية الرابطة بين الجزأين، ويرى تمام حسان إن علاقة الإسناد لا تكفي بذاتها للوصول إلى هذا القرار لأنها يمكن أن تكون اسنادا في جملة إسمية أو اسنادا في جملة فعلية ويمكن أن تكون اسنادا خبريا أو اسنادا إنشائيا، ولذلك فهي تحتاج إلى قرائن لفظية أخرى تعينها على تحديد نوعها وذلك ليتضافر الجميع على إبراز الباب النحوي.

2- التخصيص: وهي قرينة معنوية سياقية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها، ويرى تمام حسان: (أن كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة، وتبرز القرائن المعنوية التي ترتبط بقرينة التخصيص كما يلي (21):

- 1- التعدية: وهي التي تخصص المفعول به مع معونة قرينة العلامة الإعرابية النصب مثل: (ضرب زيدُ عمرا).
- 2- قرينة الغائية: وهي تشمل المفعول لأجله والمضارع بعد لام وكي و الفاء وحتى، حيث تدل غاية السبب على المفعول لأجله.
- 3- قرينة الزمان التي تدل على نصب الفعل المضارع 4- وقرينة المعية التي تدل على المصاحبة، وهي تخصص المفعول معه، والمضارع بعد واو المعية.



5- وقرينة ظرفية: وهي التي تدل على المفعول به 6- قرينة التوكيد والتحديد وهي التي تحدد المطلق بأنواعه المختلفة.

7- قرينة الملازمة: وهي التي تخصص الحال.

8- قرينة التفسير التي تخصص التمييز

9- قرينة الإخراج التي تخصص الاستثناء.

10- قرينة المخالفة التي تخصص معنى الاختصاص وبعض المعاني الأخرى.

فكل هذه التخصصات جهات في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة .

3- النسبة : وهي كذلك قرينة معنوية كبرى تدخل تحتها قرائن فرعية ، وهي قيد عام على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها، والفرق بين التخصص والإسناد أن التخصص تضيق ومعنى النسبة إلحاق، ومن القرائن التي تدخل تحت عنوان النسبة وتعتبر قرائن فرعية في باب التحليل النحوي، هي معاني حروف الجر ومعنى الإضافة، ومن القرائن التي تتضافر معا في بيان المعنى العلاقة الإعرابية والتضام والأداة فقد استعمل القدماء حروف الجر على إنها أدوات تعليق فالجار والمجرور متعلق، أي أن التعلق بين الجار والمجرور وما تعلق به إنما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن، فإذا قلنا: " جلس زيد على الطاولة " فإن الطاولة تعلق بالجلوس بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالماضي. وأما التعلق بالإضافة فهو يأتي باعتبار أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة .

4- التبعية : وهي قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والبدل، وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ، وأشهرها المقارنة بين التابع والمتبوع في العلامة الإعرابية وكذلك قرينة الرتبة ، فالتابع متأخر الرتبة بالنسبة لمتبوع أيا كان نوعه يمكن أن نقول إن للقرائن المعنوية أثر في توضيح المعنى الوظيفي وبخاصة إذا تضافر مع القرائن اللفظية . وإذا نظرنا إلى هذه القرائن المعنوية فإن أكثرها وجودا علاقة الإسناد، لأنه لا يخلو أي تركيب منها، كما إن بعض العلاقات الأخرى مرتبطة بها كالتخصص والنسبة، وبذا فإنه لا يمكن لظاهرة واحدة أو قرينة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه في تحديد الباب النحوي، إنما تحكمه ظاهرة كبيرة هي تضافر القرائن مع بعضها البعض .

القرائن اللفظية:

القرائن اللفظية مبان مادية يهديها علم الصرف لخدمة النحو، و شدة احتياج التركيب إليها مبعثه أن " السياق كالطريق لا بد له من معالم توضحه و لا شك أن مباني التقسيم وما تبدو فيه من صيغ صرفية و صور شكلية ، و كذلك مباني التصريف مع ما تبدو به من لواصق مختلفة لتقدم قرائن مفيدة جدا في توضيح منحنيات هذا الطريق. و لكن السياق حتى مع وضوح الصيغ و اللواصق يظل بحاجة إلى الكثير من القرائن الأخرى التي تتضح بها العلامات العضوية في السياق بين الكلمات"22.

فمن هذه المباني ما تتضح به الأبواب من حركات إعرابية أو رتبة أو مطابقة في الحركات أو مطابقة في مبنى تصريف ما، أو ربط بصورة من الصور التي تترابط بها الكلمات كما سنرى بعد قليل، أو همز أو تضعيف يفيد معنى التعدية أو غير ذلك من المباني المعبرة عن العلاقات، وهي التي سندرسها بالتفصيل القرائن اللفظية" (23).

تحت عنوان

و يمكن حصر وضبط القرائن اللفظية في ما يلي:

1- العلامة الإعرابية : تعد من أوفى القرائن اللفظية في خدمة الباب النحوي و هي " من أوفر القرائن حظا عند النحويين، لأنهم جعلوا للإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، و تقوم نظرية العامل على تفسير التعبير الحاصل في حركات أواخر الكلمات ، فكل حركة هي مظهر لعامل من العوامل المؤثرة لذا عدّ النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة ووصفوا هذه الاعتبارات في قوانين هي فلسفة العامل والعمل ، كما عدوا بعض العوامل أقوى من غيرها . (24)

و العلامة الإعرابية قرينة لفظية مهمة إذ قد يتوقف عليها المعنى أحيانا ، لذا أولاها القدامى أهمية خاصة. وهي عند تمام حسان لا تعين بمفردها على تحديد المعنى، بل هي عبارة عن قرينة واحدة من عدة قرائن تتضافر لإنتاج المعنى، فليس لها فضل على غيرها حتى إذا غابت أدت القرائن الأخرى ما تؤديه، و دلت على ما تدل عليه، و هي ليست نوعا واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا، أو بالحذف، لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة، فيستفاد منها معنى الباب، حتى حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة، أو الفتحة أو مطلق الكسرة ، فسنجد



أنها لا تدل على باب واحد إنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب "25".
و يرى تمام حسان أن العلماء اهتموا بالعلامة الإعرابية و أعطوها من الاهتمام أكثر من بقية القرائن، فذلك بنى النحاة عليها نحوهم بكثير من المبالغة. فحاول تمام حسان من خلال كتابه هذا إبراز دور القرائن الأخرى التي يرى بأن النحاة قد غمطوها حقها من العناية ، و ذلك لسبب انشغالهم بقرينه واحدة من بينها ، و هي علامة الإعراب، فإظهار قيمة القرائن لبيان المعنى اللغوي . و هذا المبدأ رأى أنه يعصف بما تمسك به النحاة من فكرة العامل. وتمام حسان بذلك لا يبخس العلامة دورها، و لكن يبين قيمتها باعتبارها إحدى القرائن اللفظية في توضيح الباب النحوي .

و يعلل تمام حسان كون العلامة الإعرابية قاصرة بمفردها في فهم الأبواب النحوية و التراكيب و ذلك حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً كذلك يظهر قصور العلامة الإعرابية في تحديد الباب النحوي أمام قسيم من أقسام الكلمة و هو المبنيات فليس للعلامة هنا أي أساس في تحديد الباب النحوي ، أن قولنا إزاء الإعراب التقديري أو المحلي أو المبني مرفوع بضمة مقدرة مثلاً، أو هذه الجملة في محل رفع، أو مبني على السكون في محل رفع إحالة إلى قرينة أخرى هي الرتبة " (26) .

فتمام حسان يرى إن عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في الإعراب التقديري و المحلي و المبنيات يلزم علينا الجنوح إلى قرينة الرتبة التي ترد مع الأدوات و التي تصير صاحبة الأثر المهم في تمييز المعنى. كذلك يظهر قصور العلاقة إلى كثرة أخطاء مستعملي اللغة العربية ، حيث يخطئون و ينصبون حين لا يوجد مكان لرفع و نصب، فإكتساب الطريق الصحيح للعلامة يحتاج إلى درجة كبيرة و مران مقارنة مع بقية القرائن الأخرى، فالعلامة الإعرابية غير كافية لوحدها كقرينة لتوضيح المعنى في الباب النحوي، ورغم ذلك نجدها الأكثر استعمالاً و اهتماماً بها مقارنة مع بقية القرائن الأخرى، لذلك وقف عندها تمام حسان كثيراً .
و بدأ فإن فكرة تضافر القرائن قدمت الدرس النحوي بخاصة ، و الدرس اللغوي بعامة و بنت نظرتها إلى اللغة نظره شاملة متقدمة و متكاملة.

2- الرتبة : تعد القرينة الثانية من القرائن اللفظية في تحديد الباب النحوي وهي قرينة لفظية، وعلاقة بين جزأين مرتبين بين أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناها، ويتم الاستعانة بها على فهم المعنى في حالة عدم توظيف القرائن الأخرى، وخاصة مع الألفاظ والأسماء التي لا تظهر عليها علاقات الأعراب مثل المبنيات وفي حالة الأعراب المحلي والتقديري . والمقصود بالرتبة أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبيتها كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة وإن كان هذا الموقع ثابتاً سميت الرتبة محفوظة ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة ، والموصوف على الصفة ، ويتأخر البيان على المبين ، والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه ، والتوكيد على المؤكد ، والبديل على المبدل ، والتمييز عن الفعل ونحوه وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستقامة والعرض والتخصيص ونحوها، هذه الرتبة (صدارة الأدوات) هي التي دعت النحاة إلى صوغ عباراتهم الشهيرة ، (لا يعمل ما بعدها فيما قبلها) (27). أما إذا كان موقع الكلمة عرضة للتغيير سميت رتبة غير محفوظة أي حرة ومن الرتب الغير محفوظة في النحو العربي الرتبة بين المبتدأ و الخبر، والرتبة بين الفاعل والمفعول به ، والرتبة بين المفعول والفعل ، هذه الرتب غير المحفوظة قد يوجد ما يجعلها قرينة مهمة وذلك حين يقف تحديد الباب على أساسها عند ضياع العلامة وعدم ظهورها مثل: (ضرب موسى عيسى) ومثل: (أخي صديقي) فحرية تقديم المفعول على فاعله ، والخبر على المبتدأ عرض لها ما يقيدها وهي قرينة الرتبة وذلك عند اضطراب قرينة العلامة الإعرابية.

3- الصيغة : وهي من القرائن اللفظية التي يتحدد بها الباب النحوي كذلك، ومن المعروف أن للأسماء صيغها وإن للأفعال صيغها فمثلاً أبواب مثل : الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر فصيغ هذه الأبواب يلزم أن تكون أسماء لا أفعال ، فذلك لا نتوقع أن يأتي الفاعل أو المفعول غير اسم، ولو جاء فعلاً في هذا الموقع لجأنا للتأويل بالنقل اسماً محكياً . وحين ننظر إلى الفعل فنجد فيه نواة الجملة الفعلية ، على أن معاني الصيغ تكون وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية فنحن نعلم أن الفعل اللازم لا يصل إلى المفعول به بغير واسطة ، ونعلم أن بعض الصيغ معناها اللزوم وذلك كالمطاوع والمبني للمجهول من المتعدي لواحد وأفعال السجاياء مثل فعل يفعل بضم العين وغير ذلك، فمعنى الصيغة السياقية ينبني عن علاقاتها السياقية ، وكذلك نعلم أن الفعل الثلاثي اللازم الذي يهزم أو يضعف متعدداً ومن هنا تصير الصيغة ودلالاتها ذاتي أثر نحوي يتمثل في علاقاتها السياقية (28) . وكل هذا دليل واضح على أن الصيغة قرينة لفظية لها أثر بارز في تحديد الباب النحوي، لذلك جاء الاهتمام بها من قبل تمام حسان .



4- المطابقة : وهي أساس من أسس صحة التركيب وفهمه من الجانب النحوي ذلك . وهي خاصة بالصيغ الصرفية والضمائر وتكون بالمطابقة في : العلامة الإعرابية . والشخص (الكلم والخطاب والغيبة) العدد (الأفراد والتثنية والجمع) النوع (التذكير والتأنيث) التعيين (التعريف والتكثير) (27) .

إن المطابقة تعزز العلاقة بين المتطابقين ؛ فتكون هي قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى ، فالمطابقة توثق الصلة بين أجزاء التركيب وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراسة منعزلا بعضها عن بعض ، ويصعب المعنى عسير المنال ، ومن أمثلة المطابقة التامة : "الرجال الصابرون يقدررون ، والمحمدان الطيبان يذاكران" ، حيث تمت المطابقة في العدد والعلامة والنوع والتعيين والشخص ، وإذا فقدت أي صورة من صور المطابقة يفقدان المطابقة ؛ مثلا إزالة المطابقة في الأعراب : "الرجال الصابرين يقدررون ، والمحمدان الطيبين يذاكران" ، ومثال إزالة المطابقة في الشخص : "الرجال الصابرون تقدررون" ، أي أنتم بدلا من هم وكذلك المحمدان الطيبان يذاكران وهكذا . وصفوة القول في ذلك أن زوال المطابقة من جهة واحدة أو من عدة أوجه يقضي على العلاقة بين الكلمات والأبواب ، ويقضي على الفائدة من التعبير وفي المقابل إن وجود هذه المطابقة تعين على إدراك العلاقات بين المتطابقين وبذا نقول إن المطابقة قرينة لفظية تعمل على تحديد المعنى النحوي المراد .

5- الربط : هو أيضا قرينة لفظية تدل على اتصال أحد المترابطين بالآخر ، وهو مهم في بعض الأبواب النحوية التي يتم الربط بين أبوابها مثل : الموصول وصلته ، وبين المبتدأ وخبره ، وبين الحال وصاحبه ، وبين المنعوت ونعته ، وبين القسم وجوابه ، وبين الشرط وجوابه ونحو ذلك " (30) .

وتتنوع وسائل الربط ، مثلا الربط بالضمير العائد على مذكور متقدم في اللفظ والرتبة - أي يجب في المطابقة - ويكون بين الموصول وصلته "حضر الذي أحبه" وقد يكون الربط باسم الإشارة " ولباس التقوى ذلك خير "الأعراف 25" ، وقد يكون بتكرار اللفظ مثل قوله تعالى: " القارعة ما القارعة" "سورة القارعة 1-2" ، وقد يكون الربط بإعادة معنى اللفظ "زيد جاءني أبو عبد الله" ومن الربط غير المباشر الضمير الواقع في حيز العطف مثل قول الشاعر :

وَإِسْنَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً ... فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يُجْمُ فَيَعْرِقُ

وكذلك الربط بالفاء عند اقترانها بجواب الشرط وغيرها ، واللام الواقعة في جواب القسم وألف ولام التعريف النائية عن الضمير ، فالربط يقوم بحفظ المراتب من الناحية النحوية ، وعليه فإن قرينة واحدة لا تكفي بمفردها في تحديد الباب النحوي.

6- التضام : أورد تمام حسان مصطلح التضام على وجهين هما : أولا : إن التضام هو الطرق الممكنة في وصف جملة ما فتختلف كل طريقة منهما عن الأخرى في التقديم والتأخير ، والفصل والوصل ، وهذا النوع يسمى "بالتوارد" وهو أقرب للبلاغة . والوجه الثاني: هو استلزام أحد العنصرين التحليليين النحويين فيكون التضام على هيئة "التلازم" وعكسه أن يتنافى أحد العنصرين مع الآخر فلا يلتقي به فيسمى "التنافي" .

وقرينة التضام ذات أثر في انسجام العناصر النحوية لأنها تحدد وظائفها وما تشير إليه من معان في السياق النحوي ، وأمثلة ذلك أن الاسم الموصول وصلته يمثلان عنصرين لا يقوى أحدهما على الاستغناء عن الآخر أو الحلول محله ، فإذا قلنا " جاء الذي أحبه " انصرف معنى الصلة إلى الذي يليه دونما تطرق إلى احتمال كونها خبرا أو صفة أو حالا .. إلخ ، لأنها جزء متمم للموصول لا يغني عنه كما أن الموصول مفتقر لهذا الجزء ، أي الصلة افتقارا واضحا . (31) وإذا كان التلازم هو قرينة لفظية تساعد على سلامة التركيب وصحة بنائه فإن التنافي باعتباره قيمة عديمة تقوم بدور خلافي على أساسه يكون التفريق والتمييز بين الأبواب فهو قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر ، فمثلا وجود "ال" يجعلنا نستبعد الإضافة المحضة ، ووجود التنوين يجعلنا نستبعد الإضافة ، والملاحظة هنا أن هذه القرينة جعلت تمام حسان يقبل التقدير حيث يقول : " لا شك أن التضام مبرر قبول التقدير سواء عند الاستتار فالتقدير يكون للعناصر النحوية التي تتطلب عناصر أخرى ، ويقف بجانب التضام في إمكانية التقدير قرائن أخرى كالرتبة والصيغة

7- الأداة: تعد الأداة من القرائن اللفظية المهمة في الاستعمال وهي من المبنيات إذ لا تظهر عليها العلامة الإعرابية ، ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى التي تعينها الرتبة على الاستغناء عن الأعراب ، والأدوات تنقسم إلى قسمين : أحدهما الأدوات الداخلة على الجمل ، والثاني: الأدوات الداخلة على المفردات فأما الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها على وجه العموم الصدارة مثل النواسخ والنفي والتوكيد والاستفهام والنهي والترجي ، والأدوات الداخلة على المفردات رتبها التقدم مثل حروف الجر والعطف والاستثناء



والمعينة والتنقيص والتحقيق والتقليل والابتداء والنواصب والجوازم التي تجزم فعلا واحدا، لكل أداة من هذه الأدوات ضميمية خاصة تتصل بها فهي قرينة متعددة الجوانب والدلالات حيث تدل بمعناها الوظيفي وموقعها وتضامنها مع الكلمات، وما يرتبط معها من علامات إعرابية كرفع المبتدأ أو نصب الخبر بالنسبة لكان وأخواتها مثلا، ومن الأمثلة التي أوردها تمام حسان للتعليق بقرينة الأداة قوله: "ما يمكن أن يستفاد مثلا من واو المعينة من التفريق بين المفعول والمفعول به الذي تدل عليه أساسا قرينة التعدية وبين المفعول معه، وهو تدل عليه أساسا قرينتان إحداها المعينة وهي قرينة معنوية والأداة وهي الواو" (32)، فلنلاحظ مثلا الفرق بين الجملتين الآتيتين: فهتم الشرح، مقابل فهتم والشرح، فإذا أردنا المقارنة بينهما في الباب النحوي فلا نستطيع التمييز بينهما من حيث قيمة العلاقة والرتبة، لأنه علامتها الفتحة للنصب وترتيبها التأخير عن الفعل ولا بد أن تلجأ إلى التفريق بينهما عن طريق القيم الخلافية التي نشأت بين المفعول به في المثال الأول، والمفعول معه في المثال الثاني، وهي التعدية مقابل المعينة، وهذه قيمة معنوية، ثم الأداة المتمثلة في الواو مع المفعول معه وانعادهما مع المفعول به، فترى هنا كيف استطاعت الأداة في تحديد الباب النحوي، وهذه صورة واحدة من صور كثيرة ومتعددة مما تؤديه الاداة من تحديد المعاني النحوي.

8- النغمة: وهي من قرائن التعليق اللفظية في السياق. والتنغيم كلمة عربية تخضع وجوبا إلى الصرف العربي الذي تخضع له باقي الكلمات عربية الأصل والمعربة، فهو على وزن التفعيل بفعل فاعل، وهو كذلك رفع الصوت وخفضه أثناء الكلام.

وهو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق فالجمل العربية تقع في صيغ وموازن تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة، فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الأثبات، وهن يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة، فكل جملة من هذه الجمل صيغة تنغيمية خاصة تعين على الكشف عن معناها النحوي. وفي كثير من الأحيان يكون التنغيم وحده الفاصل في الحكم على نوع الجملة مثلا قول عمر بن أبي ربيعة حيث حذف أداة الاستفهام اعتمادا على النغمة حيث قال: قالوا تحبها؟ قلت بهرا عدد النجم والحصى والتراب

فقد أغنت النغمة الاستفهامية في قوله (تحبها؟) بما لها من صفة وسيلة التعليق عن أداة الاستفهام فحذفت الأداة وبقي معنى الاستفهام مفهوما في البيت، والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة، غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة، وربما كان ذلك لأن ما يستعمله التنغيم من النغمات أكثر مما يستعمله الترقيم من علامات، فلم يكن للعرب اهتمام بتسجيل التنغيم في اللغة الفصحى سابقا، وهو مما تفرّد به تمام حسان.

ويمكن القول أن الرأي الذي ذهب إليه تمام حسان بقوله "قد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط وهي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية" فهو قول غير دقيق لأن العامل ما هو إلا مكون من مكونات النظرية النحوية لا تفسر به فقط العلاقة الإعرابية، وإنما تفسر به العلاقة الإعرابية، كذلك نقول إن كل باب من أبواب النحو لا يخلو من هذه القرائن مجتمعة، والجرجاني نفسه الذي اعتمد التعليق بين أقسام الكلم لم يبلغ نظرية العامل في مؤلفه (دلائل الإعجاز)، وعليه إن كل ما ذكره تمام حسان في القرائن اللفظية ذكره النحاة في كتبهم ماعدا قرينة التنغيم، فقد تفرّد بها تمام حسان ولكن الفرق بين تمام حسان والنحاة العرب القدماء هو إنه جمع هذه القرائن للاستعانة بها لفهم جملة واحدة، بينما كان النحاة يقدمونها على إنها معلومات تخص كل باب على حدة، وعلى كل باحث في علم الإعراب أن يعلمها، لأن منها ما يؤدي إلى إدراك المعنى، ومنها ما يؤدي إلى سلامة البناء (32). وعلى ما تقدم فإن المعنى في الجملة يخضع إلى العديد من العلاقات المتشابهة في نسيج متلائم، والقرائن النحوية هي التي تكتشف عن هذه العلاقات، وهذه القرائن مجتمعة تتعاون وتتضافر بحيث تساعد كل منها الأخرى في أدائها الغاية التي تراد لها. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا لا يعني أن نقل من دور العلامة الإعرابية في إطار تضافر القرائن مع توضيح المعنى معنوية كانت كالإسناد والتخصيص والنسبة أم لفظية كالرتبة والصيغة والأداة، ويجب مراعاة التداخل الذي يكون بين هذه القرائن والذي لا يمكن معه فصل قرينه عنه أخرى فصلا واضحا.

إن نوعية القرائن اللفظية والمعنوية عند تمام حسان يعادلان النظم والتعليق، والقرائن اللفظية والنظم يعينان بناء الكلمات في الجمل من خلال ترتيب المعاني في النفس، ثم ترتيب الألفاظ في النطق بحسب ترتيب المعاني "السبك" والقرائن المعنوية والتعليق يعينان بإنشاء العلاقات بين المعاني النحوية "الحبك"، فالقرائن اللفظية تؤدي وظيفة السبك، والقرائن المعنوية تؤدي وظيفة الملازمة والانسجام.



الخاتمة

وعليه فأنتنا في ختام هذه الدراسة نقول إن فكرة تضافر القرائن فكرة متميزة محكمة الوضع متكاملة الجوانب، استطاع تمام حسان إلقاء الضوء عليها وإخراجها للآخرين وقد ساهمت في كثير من الدراسات الدينية واللغوية واللسانية. وإن تمام حسان من خلال هذه النظرية استطاع أن يجعل للنحو العربي نظاما متماسكا قوامه القرائن اللفظية والمعنوية، ويربط ذلك بالدراسات اللسانية.

ويمكن القول إن ما دعا تمام حسان إلى أخذ جانب ضد نظرية العامل يعود لاعتماده على المنهج الوصفي الذي يقوم على ملاحظة اللغة المدروسة.

وقد بني تمام حسان نظريته على التراث النحوي، وتأثر كذلك بأراء أستاذه "فيرث" راند النظرية السياقية. وإنه عندما تحدث عن العلامة الإعرابية لم ينفها كقرينة لفظية، بل نفي الاعتماد عليها كقرينة واحدة ومفردة في قيام المعنى النحوي، وكذلك باقي القرائن. وأوضح أن وظيفة النحو لا تعتمد على معرفة أواخر الكلم إعرابا وبناء، ولكن وظيفة النحو تكون باتصاله بالدلالة وذلك عند اتجاهاه إلى دراسة الجمل من ناحية العلاقة السياقية، فخرج النحو من إطار الكلمة إلى إطار الجملة. فقد استثمر التراث فيما يفيد الدراسة اللغوية الحديثة، فيما يتعلق بجانب المعنى، لأن المعنى في نظره من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية. وتناول فكرة السياق من وجهة نظر حديثة مستندا على ما قدمته اللسانيات الحديثة.

التوصيات والخلاصة

وعلى ما تقدم نوصي بالاهتمام بالدراسات الحديثة التي جاءت تنادي بنظريات حديثة مثل نظرية تضافر القرائن. التوجه إلى وجوب إنتاج المادة النحوية للغة العربية، بإعادة التفكير في حدود أبواب النحو العربي. وتبويبه. التوجه والنظر في النحو ومعاني النحو، والعمل على تسهيل النحو من صعوبته بإعادة صياغة بعض الأبواب التي جعلت البعض ينفرون منه، وترتيب محاوره ترتيبا علميا موجزا، والتدرج في ترتيب الموضوعات ووصف القواعد.

شكر وتقدير

تود الباحثة شكر جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية لدعمها هذا البحث من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي – جامعة الملك خالد رقم المشروع (204) 1443هـ.

الحواشي

- 1- تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها عالم الكتب، القاهرة ، ط6، 2009م ، 10.
- 2- نفسه : نفس الصفحة.
- 3- تمام حسان : اللغة العربية، 29.
- 4- عبد الرحمن العارف: تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، مصر ، ط2002، 1م ، 19.
- 5- عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، ط1، 1982م، 176.
- 6- مصطفى غلفان : اللسانيات العربية الحديثة دراسة في المصادر والأسس النقدية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني ، مطبعة فضالة ، دت ط"، 181.
- 7- أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن حني، دار المعرفة الجامعية 1410/1920، 136.
- 8- تمام حسان ، الأصول ، دار الثقافة ، الدار البيضاء، 1401/ 1981م ، 340 .
- 9- منصور عبد الجليل ، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث منشورات اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، 2001 م ، 101 .
- 10- عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، المقدمة ، صححه محمد عبده مفتي الديار المصرية، ومحمد محمد التركزي الشنقيطي ، دار الكتاب العربي ، ط3، 1420هـ- 1999م 61-62 .
- 11- تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها ، -190189.
- 12_ تمام حسان: 18
- 13- نفسه : 18-19 .



- 14- تمام حسان: اللغة العربية 188.
- 15- أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2006م، ط1، 22.
- 16- تمام حسان: اللغة العربية، 36-37.
- 17- نفسه: 19.
- 18 - مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، ب.ت ط، 85.
- 19- تمام حسان: اللغة العربية 189.
- 20- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، 192.
- 21- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها 194.
- 22- تمام حسان: اللغة العربية 134.
- 23- نفسه 135.
- 24- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديثة - ص199.
- 25- اللغة العربية / تمام محمد / 2005.
- 26- أحمد كشك، 29.
- 27- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها / 207، 1.
- 29- تمام حسان: اللغة العربية، 12.
- 30 - تمام حسان: اللغة العربية 211-212.
- 31- تمام حسان: اللغة العربية 213.
- 32- نفسه: 224.

المراجع

- 1- أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن حني، دار المعرفة الجامعية 1410هـ/1990م ..
- 2- أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2006.
- 3- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها عالم الكتب، القاهرة، ط6، 2009م.
- 4- تمام حسان، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1401/1981م
- 5- عبد الرحمن حسن العارف: تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، مصر، ط2002، 1م.
- 6- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، المقدمة، صححه محمد عبده مفتي الديار المصرية، ومحمد محمد التركزي الشنقيطي، دار الكتاب العربي، ط3، 1440هـ، 1990م.
- 7- عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، ط1، 1982 7-
- 8- عبدالله الجهاد: النحو العربي واللسانيات تقاطع أم توازن 2016م 1437هـ، ط18
- 9- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديثة.
- 10- مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة دراسة في المصادر والأسس النقدية والمنهجية جامعة الحسن الثاني، مطبعة فضالة، د.ت.ب، 181
- 11- منصور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001م.